البيئة الدولية الجديدة وضرورات إصلاح الأمم المتحدة

أ.د. فكرت نامق العاني*

المقدمة

لقد تم إنشاء الأمم المتحدة في عام 1945 في جو خيّم عليه ويلات الحرب العالمية الثانية، وكان الهدف من إنشائها منع نشوب حرب عالمية ثالثة من خلال تنظيم العالم في ظل صيغة جديدة لنظام الأمن الجماعي وذلك لتحقيق السلم والأمن الدوليين. والآن وبعد مرور أكثر من خمسة عقود على دخول ميثاق منظمة الأمم المتحدة حيز التنفيذ، الذي تزامن مع دخول النظام الدولي مرحلة جديدة من مراحل تطوره بعد التحولات الهائلة التي طرأت عليه، أثار العديد من التساؤلات حول ما إذا كانت الأمم المتحدة بوضعها الحالي وهيكلتها وآلياتها التي نمت وترعرت في أحضان الحرب الباردة قادرة على القيام بالمهام والأعباء والوظائف التي تفرضها مقتضيات الانتقال إلى نظام دولي مختلف عما سبقه حتى وإن لم يكن جديداً تماماً.

إن الأمم المتحدة منذ بداية التسعينات من القرن العشرين تجد نفسها مرغمة على أن تقوّم ومن جديد مسيرتها خلال السنين الماضية وفقاً للمستجدات الحاصلة في النظام الدولي وأن تكون على أهبة الاستعداد لتلبية جميع الحاجات الملحة والوقوف بوجه التحديات والمتغيرات الدولية الجديدة.

ينطلق البحث من فرضية مفادها إنه طالما نعيش في ظل ظروف دولية متغيرة وغير مستقرة وذلك حسبما تمليه المواقف والأحداث المتطورة والمستجدة مما جعل إصلاح المنظمة الدولية وبالشكل الذي يتلاءم مع عملية التطور الحاصلة في النظام الدولي، ملحة في ظل عالم يتغير بشكل غير مسبوق. ومن خلال هذه الفرضية تبرز مجموعة من الأسئلة سنحاول الإجابة عنها ، منها ما هو مفهوم الإصلاح في إطار منظمة الأمم المتحدة؟ وما هي مبرراته؟ وما هو أثر البيئة الدولية في ضرورة إصلاح الأمم المتحدة خاصة مجلس الأمن؟ وعليه سنتناول الموضوع على وفق الاتي:

1- مفهوم الإصلاح في إطار منظمة الأمم المتحدة ومبرراته:

1 – 1 : في مفهوم الإصلاح:

إن مفهوم الإصلاح في إطار منظمة الأمم المتحدة هو عملية تحويل أو إلغاء ما هو قائم من تصـورات وأفكار وهياكل ومؤسسات وإجراءات، وقد يتضمن إقامة مؤسسات جديدة[1]. بعبارة أخرى، إن مفهوم الإصلاح يقصد به إن المنظمة بحاجة لإعادة تشكيل ملموس، وذلك لكي تؤدي ما يطلبه المجتمع الدولي منها بشكل أفضل، فالهدف الأساس لهذا الإصلاح هو بلوغ أقصى فعالية مؤسسية للأمم المتحدة[2].

* رئيس قسم السياسة الدولية ، كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين.

فالإصلاح إذن، يسعى إلى جعل المنظمة أقل تعقيداً ، اكثر تركيزاً وتكاملاً، بحيث تكون قادرة على مواصلة مختلف جوانب مهمتها وذلك بإسلوب يتسم بالتعزيز المتبادل وبأنجح طريقة ممكنة[3].

بمعنى آخر، إن الإصلاح السياسي المؤسسي يجب أن تكون عملية مستمرة، فهي لا تعد حادثة وقتية وإنما هي عملية مستمرة، لذلك فإن أهمية عملية الإصلاح لا تتعلق فقط بالنسبة للأساليب المحددة التي أدت والتي ستؤدي بالنتيجة إلى جعل الأمم المتحدة أكثر مرونة وقوة، ولكن ايضاً التوجه الرئيس في إنجاز نقل التطورات الحاصلة إلى المنظمة[4]. فالإصلاح لا يعد غاية بحد ذاته، بل هو وسيلة لتطوير أداء المنظمة وما تقدمه من خدمات للدول الأعضـــــــاء، وهو المسؤولية المشتركة لكل من الدول الأعضاء وسكرتارية الأمم المتحدة[5].

وعليه فإن ما يسمى بإصلاح الأمم المتحدة، يعد موضوعاً سياسياً بالدرجة الأولى فهو مرتبط بالتوجه الذي تسعى إليه بعض الدول الكبرى لفرضه على المنظمة الدولية، وذلك يعكس الصراع ما بين الذين يريدون أن تؤدي الأمم المتحدة دوراً في عملية التنمية والذين لا يريدو ن ذلك [6].

فالغرض من إصلاح الأمم المتحدة إذن، ينبغي أن يتمثل في تمكينها من أن تستجيب بصورة فعالة لإطار البيئة الدولية الذي يتغير بشكل ملحوظ، والذي ينتظر أن تعمل فيه الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين، بطريقة شاملة ومتوازنة لكفالة إعادة تنشيط المنظمة وجعلها قادرة على البقاء وعلى مواجهة التحديات الكبيرة[7].

2-1 مبررات الإصلاح وضروراته

لكي نفهم الدوافع الرئيسية وراء قضية إصلاح منظمة الأمم المتحدة، لا بد من الرجوع إلى المبررات والضرورات التي دفعت فقهاء القانون الدولي للإهتمام بموضوع إصلاح منظمة الأمم المتحدة، ويمكن تصنيف هذه الأسباب والدوافع إلى مجموعتين:

- المجموعة الأولى: تتعلق بمرور مدة طويلة على إبرام ميثاق الأمم المتحدة، حيث ظهرت في أثنائها ومن خلال الممارسة مواطن القوة والضعف فيه، أو بعبارة أدق كشف ما فيه من أخطاء أو أوجه قصور.
- المجموعة الثانية: تتعلق بدخول النظام الدولي مرحلة جديدة من مراحل تطوره وانعكاساته على الأمم المتحدة، بما تمليه هذه المرحلة من مهمات ومسؤوليات جديدة يتعين على المنظمة الاضطلاع بها[8].

1-2-1: المدة الزمنية الممتدة وما كشفت عنه من قصور

لقد تمت صياغة ميثاق الأمم المتحدة منذ اكثر من خمسة عقود، وقد شهد المجتمع الدولي خلال هذه المدة الطويلة تحولات كثيرة وتطورات كبيرة، فعالم بداية القرن الحادي والعشرين يختلف عن عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية. فقد ولدت منظمة الأمم المتحدة في ظل تفاعلات الحرب العالمية الثانية وفي التركيبة الدولية القائمة بتوازناتها حينئذٍ. واليوم، وعلى الرغم من التغيرات والتطورات الهائلة التي

طرأت على طبيعة العلاقات الدولية تمارس الأمم المتحدة عملها في إطارها، إلا إنه لم يتم إدخال أية تعديلات جوهرية وهامة على نصوص ميثاق المنظمة[9].

والسؤال الآن، هل تمكنت الأمم المتحدة من تحقيق الهدف الأسمى الذي أنشأت من أجله بما يتناسب والتغيرات التي حدثت في العالم سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، أم إن هنالك أسباب أخرى؟.

في الحقيقة من الأمور المسلم بها في مجال الدراسات الاجتماعية والإنسانية، إن أي نص مهما كانت حكمة وخبرة وحنكة الذين قاموا بصياغته يحتاج إلى مراجعة دورية لإزالة أي تعارض او عدم تناسق بين أحكامه ومقتضيـات الواقع ومحاولة سد أية فجوة أو ثغرة ممكن أن تظهر خلال الممارسة[10].

ولقد تنبه واضعو الميثاق إلى هذه المسألة كما ورد في نص المادة (109) من الميثاق، ولقد أدى انقضاء مدة زمنية طويلة (أكثر من خمسة عقود على ميثاق المنظمة) من دون إجراء أية مراجعة دورية لنصوصه إلى ظهور حاجة ماسة إلى إجراء هذه المراجعة وذلك للأسباب الآتية[11]:

أ. الغموض وعدم الوضوع في العديد من نصوص الميثاق التي ظهرت من خلال الممارسة، حيث إنها خضعت لتفسيرات الأمم المتحدة، الأمر الذي انعكس على القرارات التي صدرت والتي حملت معها بذور التلكؤ في تنفيذها بحيث أصبح بعضها من دون أثر أو مفعول. ويكفي أن نشير إلى قرارات مجلس الأمن وقرارات الجمعيـة العامة المتعلقة بفلسطين وجنوب أفريقيا لنتبين حقيقة قوة هذه القرارات وأثرها[12]. فضلاً عن ذلك، لم تعد الصورة واضحة مطلقاً فيما يتعلق بالمهام التي يتعين على الأمم المتحدة أن تضطلع بها في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين. وربما يعود ذلك جزئياً إلى التحول الذي حدث في إدراك مصادر التهديد. فلقد أصدر مجلس الأمن قرارات عديدة تجيز أو تقرر التدخل العسكري أو تفرض عقوبات استناداً إلى الفصل السابع من الميثاق حول قضايا تتعلق (بالإرهاب) مثلاً أو انتهاكات حقوق الإنسان والأقليات، أو الدفاع عن الشرعية الدستورية أو حتى لأغراض إنسانية [13].

ب. الحاجة إلى إعادة النظر في الهيكل التنظيمي للأمم المتحدة، فقد أظهرت الممارسة انتفاء الحاجة إلى بعض الأجهزة الرئيسة التي نص الميثاق على إنشائها بسبب تجاوز الأحداث والتطورات الدولية لها. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك، إن مجلس الوصايا ومعه نظام الوصاية الدولي يكاد يكون فقد كل مبررات وجوده اليوم حيث نشاهد إن كل اقاليم العالم ومناطقه تقريباً، قد حصلت تباعاً على استقلالها من السيطرة الاستعمارية[14]. فضلاً عن تزايد دول العالم الثالث في الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد انتمائها إلى منظمة الأمم المتحدة، وبروز الحاجة إلى أن تؤدي دوراً أساسياً في المسائل الاقتصادية والاجتماعية، مما أدى إلى تضخم الجهاز الإداري للأمانة العامة من ناحية أخرى، فضلاً عن تعدد الاختصاصات وتضاربها بين بعض فروع الهيكل التنظيمي للأمم المتحدة مما يستدعي رؤية جديدة أو توزيعاً جديداً للاختصاصات[15].

ج. عدم ملاءمة تشكيل مجلس الأمن بصورته الحالية لخريطة موازين القوة الجديدة في العالم المعاصر، فمجلس الأمن بتشكيلته الحالية لا يمثل إرادة المجتمع الدولي أو يعّبر عن خريطة القوى العالمية والإقليمية في النظام السياسي الدولي الراهن. فلقد كان عدد مقاعد مجلس الأمن سبعة مقاعد عند نشأة الأمم المتحدة في الوقت الذي كان فيه عدد الأعضاء (51) دولة في بداية تكوينها، ومن ثمن زاد عدد المقاعد في مجلس الأمن فاصبح خمسة عشـــر مقعداً في وقت وصلت فيه العضوية في الأمم المتحدة إلى (189) دولة في أيلول عام 2000. بمعنى إن النسبة بين عدد الدول الأعضاء في المجلس إلى عدد أعضاء الأمم المتحدة قد اختلت اختلالاً شديداً. من جانب آخر، فلقد ظلت العضوية الدائمة في مجلس الأمن مغلقة ومقتصرة على الدول الكبرى المنتصرة في الحرب العالمية الثانية[16]. كل ذلك أفقد المجلس قدراً كبيراً من المصداقية في تمثيله لخريطة موازين القوى في المجتمع الدولي، خصوصاً بعد أن أخذت عدداً من الدول المهزومة في الحرب العالمية الثانية تمارس دوراً في الساحة الدولية وذلك بعد تنامي القوة الاقتصادية لديها كاليابان وألمانيا من ناحية، وحصول عدد من دول العالم الثالث على استقلالها من ناحية ثانية وانهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه من ناحية ثالثة. وذلك يعني إنه في ظل نظام دولي كوني من المفروض أن يعكس تشكيل مجلس الأمن منطق التمثيل العادل وفقاً للاعتبارات الوظيفية او الديمقراطية أو الإقليمية وليس منطلق الاعتبارات الخاصة بالقوة أو الفرز على أساس المنتصرين في الحروب[17].

د. الحاجة إلى نظام جديد لتمويل أنشطة الأمم المتحدة[18].

ه. الحاجة إلى إعادة صياغة العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الدولية.

فلقد أظهرت الممارسة إن الأمم المتحدة لم تتمكن من استغلال كافة الإمكانات التي تتيحها المنظمات الإقليمية في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين وفي ظل الحرب الباردة استحال توزيع الاختصاصات والأدوار على نحو يسهم في تحقيق الأهداف التي قامت من اجلها الأمم المتحدة. ولذلك ظلت احتمالات تداخل الاختصاصات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مجال السلم والأمن الدوليين قائمة ولقد اشترط مجلس الأمن حصول المنظمات الإقليمية على تفويض صريح ومسبق من مجلس الأمن للقيام بأي عمل من أعمال القمع أو المنع. فضلاً عن ذلك، فإن العلاقة ما بين الأمم المتحدة والوكالات الدولية المتخصصة التي من المفترض أن ترتبط عضوياً وأن تشكل معها منظومة وعائلة واحدة لم تكن علاقة سليمة أو طبيعية في جميع الأحوال، فلقد شابها بعض التوتر حيناً وعدم التنسيق في احيان كثيرة[19].

1-2-2- البيئة الدولية الجديدة وانعكاساتها على الأمم المتحدة

شهد النظام الدولي منذ بداية التسعينات مجموعة من التحولات والمتغيرات الكبرى، التي قد يكون من شأنها خلق نظام دولي (جديد) وذلك لما تحدثه من تأثيرات إيجابية أو سلبية في مختلف مكونات النظام الدولي.

فضلاً عن ذلك فإن الجميع متفقون على إن العالم يشهد عهداً جديداً في العلاقات الدولية يجب أن تصاغ أسسه وتنظم تفاعلاته وتسن قواعده وقيمه، وتحدد مرجعيته ومؤسساته في نظام دولي ((جديد)).

أما بالنسبة لمفهوم النظام الدولي الجديد، فقد ذهب البعض إلى القول بأننا لسنا إزاء نظام دولي جديد بالمعنى الحقيقي، وإنما يشهد النظام العالمي الحالي مجرد ترتيبات انتقالية لما بعد الحرب الباردة في إطار استمرار الأنماط التأريخية، أو ما يمكن عدّه استطرادا للنظم العالمية السابقة التي قامت على أحادية القطبية وأنفراد قوة معينة بالسلطة، ويتجه فريق آخر إلى إنه بينما يتضمن النظام الدولي الجديد تحولات لا يمكن أن تغفلها عين المراقب إلا إنه ما زال مشبعاً بكثير من ملامح وخصائص النظام الدولي السابق له[20].

ومن ناحية أخرى، يتسم مفهوم النظام الدولي الجديد بالتعقيد نظراً إلى اختلاف مفهومه من دولة إلى أخرى.

فمثلاً المفهوم الأمريكي للنظام الدولي الجديد يختلف عن الدول الأخرى لاختلاف الأسس المعلنة لهذا النظام (مثل سيادة المبادئ الديمقراطية، وفض المنازعات بالطرق السلمية، والعمل الجماعي في إطار ما يعرف بالشرعية الدولية، ونزع السلاح والرقابة على التسلح) ذلك لأن إقامة نظام عالمي جديد قد ارتبط دوماً بالقوى التي تريد الهيمنة على العالم، والقوة المهيمنة هذه المرة هي الولايات المتحدة الأمريكية[21] أثر زوال نظام توازن القوى ثنائي القطبية الذي كان الاتحاد السوفيتي أحد الركائز الأساسية التي شغلت النظام السياسي الدولي عقب الحرب العالمية الثانية.. وكان بديهياً أن تنفرد الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها قوة كونية عظمها في قدراتها التي لا تنافس على العالم، أي إننا أمام نظام أحادي القطبية محل النظام الثنائي حيث تحددت معالمه الأساسية إلى حد كبير وإلى حين.

وبناءً على ذلك، فقد أضحت الولايات المتحدة الأمريكية المؤثر الأول في اتجاه التغيير ووسائل التجديد في النظام السياسي الدولي وفقاً لقيمها ومصالحا السياسية والاقتصادية والعسكرية والآيديولوجية.

ذلك يعني إن انفراد الولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الدولية قد جعلها تبدو وكأنها مطلقة اليدين في التدخل في شؤون دول الجنوب والتحكم بمصيرها، وكانت منظمة الأمم المتحدة هي الأداة المنفذة لتطلعاتها في السيطرة على مجرى الأحداث في مناطق متعددة من العالم تحت ستار النظام العالمي الجديد [22].

وعليه، يمكن القول إن الولايات المتحدة الأمريكية تمكنت من تطويع منظمة الأمم المتحدة للعمل على تحقيق أهدافها بعد تغليفها برداء الشرعية الدولية، فالإدارة الأمريكية التي أوجدت النظام الدولي (الجديد) جعلت من مبدأ الأمن الجماعي مجرد عملية خداع تمارس الولايات المتحدة الأمريكية من خلاله هيمنتها على العالم[23].

ومهما يكن من أمر، فإن المرحلة الانتقالية التي يعيشها عالم ما بعد الحرب الباردة واتجاهاتها لا تسمح بقبول فرضيات الهيكلية السياسية الأحادية أو الثنائية القطبية، لا سيما إن هذه الاتجاهات تشير إلى أن محصلة التفاعلات الدولية على وفق إرادة دولة واحدة أو دولتين اضحى أمراً يتجه إلى الاقتران بالماضي، فضلاً

عن إن العالم أخذ ومنذ مدة يتكون سياسياً على نحو جديد وإن احتمالات تصاعد حركة هذا الاتجاه هي أعلى من احتمالات تباطؤها أو تراجعها.

لذلك فمن المفروض أن ترافق إنشاء النظام الدولي (الجديد) مع إصلاحات المؤسسات الحالية بما يتلاءم مع حالة السياسة الدولية الجديدة، فهل تتلاءم هذه السياسة مع روح ميثاق الأمم المتحدة الذي أقر منذ زمن بعيد في ظل ظروف خاصة بعد الحرب العالمية الثانية وقبل استقلال الكثير من الدول التي تتواجد الآن في الأمم المتحدة؟.

إن واقع منظمة الأمم المتحدة الحالي بحاجة إلى إعادة النظر ليس بسبب المتغيرات التي طرات على المجتمع الدولي فحسب، بل في ميثاقها لكي يتلاءم مع الظروف المستجدة في العالم وذلك لكي تتجاوز العلل التي عانت منها المنظمة منذ ولادتها ولا بد أن تشمل إعادة النظر في تكوين مجلس الأمن وطريقة عمله[24].

وإزاء هذه الأوضاع، فلقد كثرت الاجتهادات والأفكار لمحاولة تعديل ميثاق منظمة الأمم المتحدة لتلافي الأخطاء التي ظهرت في التطبيق، إلا إن هذه المحاولات كانت تصطدم دائماً بحقيقة إنه مع التسليم بضرورة التعديل، إلا إنه ومن الصعوبة الاتفاق على مضمون التعديل، لأن من شأن أي تعديل المساس بحقوق مكتسبة وأوضاع مستقرة لذلك يجعل المتضرر من التعديل يملك مختلف الوسائل الدستورية أو السياسية لعرقلة أية محاولة للتعديل.

ورغم صعوبة هذه المهمة، فإن المفكرين والسياسيين الحريصين على بقاء المنظمة لكي يتلاءم مع الأوضاع الجديدة لم يتوانوا عن الاستمرار في المحاولة لإصلاح المنظمة من اجل تدعيم نجاحاتها[25].

وعليه يمكن القول، إن هناك حاجة ملحة لتحسين كفاءة منظومة الأمم المتحدة، إلا إنه لا بد من التحليل الدقيق للتغييرات المقترحة والتدقيق التفصيلي لآثارها الإجرائية والسياسية والإدارية والمالية.

2- في إمكانية إصلاح مجلس الأمن

نظراً للدور الخاص الذي يقوم به مجلس الأمن في منظمة الأمم المتحدة كونه الجهاز الرئيس الذي يملك سلطة إصدار القرار الملزم ويقرر ما إذا كان عليه أن يتدخل في نـزاع أم لا، وإذا ما كان هناك خرقاً للميثاق أو خروج عليه فضلاً عن إنه يحدد طبيعة المخالفة ويقرر اسلوب المعالجة ونوع العقاب، لذا فإن إصلاحه يعد من أكثر القضايا أهمية وحساسية.

وتأسيساً على ذلك، فقد تعددت الآراء والأفكار بشأن إمكانية إصلاح مجلس الأمن بعضها كان أكثر جذرية (خيالية) وبعضها الآخر كان أكثر صلاحية وواقعية، وهناك متحمسون ومعارضون ومتحفظون على كل رأي، لذلك فليس من السهل إحداث تغييرات سريعة وفجائية في منظمة الأمم المتحدة وفي جهازها الرئيس بالذات مجلس الأمــن، قبل أن يكون هناك اقتناع عام بأهمية هذا التغيير وضرورته[26].

لقد أدى حصول بعض التطورات المعاصرة في النظام السياسي الدولي إلى التفكير بضرورة مراجعة بعض فقرات الميثاق، ولقد أنعكست هذه التطورات على مجلس الأمن في جانبين أساسيين، هما العضوية والتصويت في المجلس.

لقد استمر الجهاز التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة (مجلس الأمن) لمدة أكثر من ثمانية وثلاثين عاماً، أي منذ عام 1965، وهو العام الذي أجري فيه التعديل الوحيد على بنية وهيكلية مجلس الأمن.

وعلى الرغم مما طرح من أفكار ومشاريع يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، إلا إن بعضها لقي القبول، وبعضها الآخر لم يلق القبول اللازم، وبقيت هذه الأفكار والمشاريع مجرد نظريات لم تر النور ولم تطبق، بل كانت مجرد أفكار في أذهان اصحابها.

ومن الممكن إرجاع السبب في استمرار مجلس الأمن على وضعه الحالي من دون تغيير برغم كل ما طرح بشأنه من أفكار ومشاريع إلى عدم وجود حدث كبير ومؤثر في النظام الدولي، فلقد استمرت الحرب الباردة منذ أن أنشأت منظمة الأمم المتحدة عام 1945 وحتى عام 1991، وهو العام الذي تفكك فيه الاتحاد السوفيتي أحد قطبي الحرب الباردة الذي كان له الأثر الكبير في تغيير النظام الدولي، وبروز قوى دولية جديدة ومؤثرة فيه وما نتج عن ذلك من تأثير في منظمة الأمم المتحدة بشكل عام وعلى جهازها الرئيس مجلس الأمن بشكل خاص.

فلقد أصبح مجلس الأمن خصوصاً بعد انتهاء الحرب الباردة واختفاء ظاهرة استخدام الفيتو، وكانه حكومة اقلية تمارس وظيفتها بطريقة دكتاتورية وتتمتع بسلطات وصلاحيات مطلقة في غيبة أية رقابة قضائية حيث أصبح مجلس الأمن يمارس عمله بطريقة توحي بأنه قد أصبح مجرد أداة في يد الدول المنتصرة في الحرب الباردة، فضلاً عن ذلك فإن استيقاض مجلس الأمن وبشكل تلقائي أدى إلى تهميش دور الجمعية العامة للأمم المتحدة.

ومن الملاحظ إن التطورات غير المسبوقة والتي طرأت على النظام الدولي منذ بداية عقد التسعينات من القرن العشرين، قد أثارت العديد من التساؤلات بشأن احتمالات المستقبل وذلك فيما يتعلق بدور مجلس الأمن في إطار منظمة الأمم المتحدة ككل، وقد تركزت هذه التساؤلات حول مدى ملاءمة استمرار تمتع دول محدودة بحق الاعتراض (الفيتو) داخل مجلس الأمن؟.

وإذا ما كان المناسب استبدال نظام التصويت الحالي في مجلس الأمن بنظام آخر أفضل منه وإذا كان لا مفر من الإبقاء على نظام الفيتو الحالي، فإلى أي مدى يمكن أن يكون مناسباً توسيع قاعدة العضوية الدائمة في المجلس بحيث تشمل دولاً أخرى فضلاً عن الدول الخمس دائمة العضوية الحالية؟.

في الواقع من الصعب القبول بأي مقترح من المقترحات المطروحة حالياً بشأن تطوير مجلس الأمن ما لم يحض هذا المقترح بموافقة الدول دائمة العضوية في المجلس مجتمعة.

لذلك فقد تباينت الآراء بشأن استمرار مجلس الأمن على حاله دون تغيير وفقاً للمتغيرات الدولية الراهنة خصوصاً بعد تفكك الاتحاد السوفيتي[27].

حيث ساعد تفكك الاتحاد السوفيتي (السابق) كقوة عظمى وغياب الدول التي تستطيع أن تحل محل الاتحاد السوفيتي (السابق) وهيمنة الولايات المتحدة على عملية تحديد دور المنظمة الدولية وبعض المنظمات الإقليمية في العالم، جعل التفكير في إجراء تغيير جذري في تكوين مجلس الأمن وميثاق الأمم المتحدة وآلية

عملها بما تضمن دوراً أكبر للعالم الثالث، يبدو في كل الظروف الدولية الراهنة مجرد تمنيات[28].

ويمكن ملاحظة مواقف الدول الكبرى من استمرار وضع مجلس الأمن على حاله من خلال ما يأتي:

فهناك من يدعو إلى استمرار مجلس الأمن بتشكيلته الحالية، أي أن يبقى عدد أعضاء مجلس الأمن على حالة (خمسة) أعضاء دائمون و(عشرة) أعضاء غير دائميين، وذلك بسبب عدم الاقتناع بضرورة زيادة عدد الأعضاء الدائميين وضم دول جديدة إليه أو قد يكون ذلك بسبب معارضة بعض الدول الكبرى على إجراء أي تعديل في المجلس، أو قد يكون بسبب عدم استعداد الدول المرشحة للحصول على مقعد دائم للقيام بمسؤوليتها[29].

ويمكن ملاحظة الموقف الأمريكي بهذا الخصوص، حيث إنها لم تسمح للمنظمة الدولية اتخاذ أي موقف يتعارض مع مصالحها أو مواقفها، أو القيام بأية مبادرات واتخاذ أية قرارات يتعارض مع مصالحها[30]. فهي تقول إنها مستعدة للنظر في مسألة توسيع عضوية مجلس الأمن ليشمل دولاً أخرى كاليابان وألمانيا والبرازيل. وربما دولة أخرى من دول عدم الانحياز، إلا إنها في الوقت نفسه تعتقد إن وجود مجلس أمن أكبر سوف تكون له سلطة معنوية أوسع في العالم، وهذا ما سيجعل منظمة الأمم المتحدة تكون أكثر فعالية. وأضاف المسؤولون الأمريكيون إلى قولهم هذا بأن الأمر معقد ويتطلب بعض الوقت قبل اتخاذ قرار التوسيع[31].

بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، فإن الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن والتي تتمتع بحق النقض (الفيتو) قاومت وربما سوف تقاوم أية محاولات في ادخال تعديلات جوهرية على ميثاق الأمم المتحدة في الوقت الحاضر، وخصوصاً تلك الدول التي قد تكون مهددة بأن تفقد مزايا تحت ضغط منافسيها مثل فرنسا وبريطانيا وبالذات روسيا الاتحادية التي ورثت مقعد الاتحاد السوفيتي (السابق) حيث يشك بعضهم في أهليتها.

فقد عارضت روسيا الاتحادية توسيع العضوية الدائمة لمجلس الأمن حيث ترى إن الوضع الحالي للمنظمة الدولية هو أنسب الأوضاع، وإن إجراء أي تغيير عليه سوف يؤثر في فاعلية المنظمة، كما عارضت بريطانيا مسألة توسيع عضوية مجلس الأمن خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى إضعاف دورها في الساحة الدولية[32].

أما فرنسا، فقد حاولت درء الخطر الألماني وذلك بمحاولة إذابتها داخل عملية الاندماج الأوربي الأوسع وما دار في مؤتمر طوكيو للدول الصناعية السبع من آراء واتجاهات مختلفة بشأن توسيع عضوية المجلس تؤكد هذه الحقيقة، حيث كانت كل من بريطانيا وفرنسا من أشد المعارضين لفكرة توسيع عضوية مجلس الأمن ودخول ألمانيا واليابان خشية أن يؤدي دخولها إلى تقليص النفوذ البريطاني.

كما ترى الدول الكبرى إن حق ممارسة الدول الأعضاء الدائميين الذي يملكون النظام الرئيس في العالم المعاصر كان شرطاً من شروط إنشاء منظمة الأمم المتحدة وإن إلغاء هذا الحق سيؤدي إلى هدم المنظمة. وإن الهيكل الحالي لمجلس الأمن هو هيكل مقبول. وعلى هذا الأساس ترفض الدول الكبرى كل المقترحات

الداعية إلى التعديل ومنها ما يتعلق بتوسيع نطاق العضوية الدائمة في مجلس الأمن أو تحديد استخدام حق النقض أو المساس بصلاحياته أو إشراك الجمعية العامة بصورة فاعلة في النظر بالمسائل المتعلقة بالأمن والسلم الدوليين.

والملاحظ أيضاً عدم تحمس بعض الدول المرشحة لاحتلال مقعد دائم في مجلس الأمن وقبول هذه العضوية الدائمة منها ألمانيا واليابان. ويمكن إرجاع سبب ذلك، إلى انشغال ألمانيا بمشاكل الوحدة وما خلفته من مصاعب اقتصادية ومالية، وعدم رغبتها في تحمل أعباء مالية وسياسية جديدة. أما بالنسبة لليابان، فهي تواجه عقبات سياسية ودستورية تقضي إجراء تعديلات مهمة وموافقات مسبقة قبل دخولها إلى مجلس الأمن كدولة ذات عضوية دائمة.

ورأت دول أخرى إن إعادة إصلاح مجلس الأمن بحيث يكون أكبر حجماً سوف يعرقل العمل ولن يكون كفوءً ، وبذلك ظلت قضية توسيع عضوية مجلس الأمن محل تباين واجتهادات مختلفة.

وهذا يعني إن توسيع عضوية مجلس الأمن يواجه معارضة كبيرة من قبل الدول الكبرى صاحبة حق الفيتو، حيث ترى هذه الدول إن توسيع مجلس الأمن وزيادة عضويته ستقلل من كفاءته، إلا إن العامل الحقيقي وراء هذه المعارضة ليس الخوف من فقـــــدان الكفاءة بقدر ما هو الخوف من سيطرة دول الشمال على المجلس في المسائل التي جرت العادة على استخدام الفيتو بشأنها[33].

وواقع الأمر إنه من الناحية القانونية يكاد يكون من الصعب عملاً الأخذ بهذه المقترحات الأخرى، إلا إذا وافقت عليه مجموعة الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، ذلك إن اعتراض واحد فقط من هذه الدول يكفي لإبطال أي مشروع قرار يمكن أن يكون المجلس بصدد الاقتراع عليه في هذا الخصوص.

وعليه، فإن الاعتبارات السياسية وحدها هي التي يمكن وحدها أن تضغط في اتجاه حمل الدول الخمس الدائمة العضوية في المجلس على الموافقة على تعديل الميثاق مما يتيح الفرصة لإدخال مثل هذه التعديلات، والراجح إن الدول الكبرى غير المتمتعة حتى الآن بمقاعد دائمة في مجلس الأمن، ونقصد بها ألمانيا واليابان وإيطاليا، هي التي تستطيع أن تضغط في اتجاه العمل على تطوير المجلس اعتماداً على ما تحقق لها من ثقل دولي سياسياً واقتصادياً. بمعنى آخر، إن الاعتبارات السياسية لا القلانونية هي التي يمكن أن تمثل المدخل الصحيح للاقتراب الحقيقي والفعلي من عملية إصلاح مجلس الأمن . إلا إن هذا الاحتمال يبدو مستبعداً في الوقت الراهن بسبب عدم توفر الإرادة السياسية لدى الدول الكبرى، ولأن سياق الأحـــداث الدولية لا يشير إلى وجود أي عنصر ضاغط في هذا الاتجاه لكي يتحقق الإصلاح[34].

وعليه يمكن القول، إن أي اقتراح يتعلق بإصلاح مجلس الأمن سواء أكان يتعلق بالعضوية أم بنظام التصويت فيه أو طريقة عمله لا تجد قبولاً لدى الدول الكبرى، إذ يعد ذلك ماساً بمصالحها، كما وترى في الوقت نفسه إنه يشكل تهديداً لكيان المنظمة ككل، فضلاً عن إن الدول الكبرى الخمس الدائمة العضوية لا ترغب في إصلاح مجلس الأمن – كما يبدو – ما دام استمرار مجلس الأمن على حاله من دون أي تغيير يحقق لها رغباتها وأهدافها التي تسعى لتحقيقها، فضلاً عن إنها لا تجد سبيلاً كافياً يدعوها على تغيير هيكلية مجلس الأمن وآلية عمله.

وبالرغم من هذه الاعتبارات، فإن التشكيلة الحالية لمجلس الأمن لا تمثل إرادة المجتمع الدولي في ظل المتغيرات الدولية الجديدة، لذلك فلم تعد هناك أي مبرر لأن يستمر تشكيل المجلس على هذا النحو، فالدول المهزومة في الحرب العالمية الثانية تحولت إلى دول منتصرة في الحرب الباردة، وبعض الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية هزمت في الحرب الباردة، لذلك فمن المفروض أن يعكس تشكيل مجلس الأمن في ظل نظام دولي كوني منطق التمثيل العادل على وفق الاعتبارات الوظيفية أو الإقليمية وليس منطق الاعتبارات الخاصة بالقوى، أو على أساس المنتصرين أو المهزومين في الحرب [35]. ولقد تركزت دعوات الإصلاح في مجلس الأمن على مسألتين: احداهما مقترحات تتعلق بقيام مجلس الأمن بوظيفته الرئيسة في حفظ السلم والأمن الدوليين، والأخرى تهتم بالعضوية وتكوين المجلس وبكل ما يتعلق بعملية صنع القرارات في المجلس.

ففيما يتعلق بالمقترحات الأولى، فقد شهد مهام حفظ السلم في السنوات الأخيرة تطوراً في مفهومها وأبعادها خاصة مع تنوع وتشعب وظيفتها، فلقد أضيفت مهام وأساليب جديدة اختلفت عما كان يتبع سابقاً حيث شكلت التطورات المثيرة التي شهدتها حقبة ما بعد الحرب الباردة تحدياً للدول الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تقرير السلم والأمن الدوليين والمحافظة عليه، وسيبقى حفظ السلم أداة لا غنى عنها لتحقيق أهداف الأمم المتحدة وذلك عن طريق بذل جهود عاجلة ومكثفة لتعزيز فاعلية مجلس الأمن وهو الجهاز الذي عهد إليه بالمسؤولية الأساسية في صيانة السلم والأمن الدوليين بغية ضمان اتخاذ إجراءات مبكرة وسريعة في هذا المجال وذلك بتحديـــد وسائل المجلس وتفسير اختصاصاته وتحسين آلياته ليكون قادراً على الاضطلاع بمهماته بشكل أفضل[36]. ولمعالجة ذلك الأمر ظهرت عدة مقترحات جديدة قدمتها دول مختلفة تدعو إلى توسيع نطاق عضوية المجلس وضمان التمثيل العادل لكي يستطيع القيام بالمهام المنوطة به. وهذا ما تضمنته المقترحات بشأن العضوية بتكوين المجلس.

لقد استند أنصار ضرورة إعادة تشكيل مجلس الأمن إلى أسس جديدة، حيث استندوا في دعواهم إلى أن التشكيل الحالي للمجلس وبخاصة فيما يتعلق بالعضوية الدائمة للمجلس ربما كان يعكس خريطة النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة ولا يعكس حقيقة خريطة القوى الجديدة في ظل المتغيرات الدولية الجديدة بأي شكل من الأشكال[37].

وهناك اتفاق عام على ضرورة زيادة عدد الأعضاء في المجلس وبما يتلاءم مع التغييرات المختلفة التي واجهتها الأمم المتحدة منذ ان حدثت الزيادة الوحيدة في عدد أعضاء مجلس الأمن عام 1963 من (11) عضواً إلى (15) عضواً.

إن التمثيل في مجلس الأمن يدور حوله الخلاف بين الدول في نقاط ثلاث رئيسة، تتعلق بحجم العضوية الأمثل بصفة عامة، ونسبة المقاعد الدائمة إلى المقاعد غير الدائمة، والإبقاء على حق النقض من عدمه.

لذلك فقد تركزت ملاحظات الإصلاح إلى تعديل هيكلية عضوية مجلس الأمن بالدرجة الأولى، وذلك بما يحفظ للمجلس صفته التمثيلية والشرعية، وأن يشمل زيادة الأعضاء الدائميين وغير الدائميين وذلك وفقاً لمعايير يتصل البعض منها بالتوزيع الجغرافي العادل وبعضها يتعلق بمعايير القوة والنفوذ الدوليين سواء

بالمعنى السياسي أو الاقتصادي كالإسهام العام في أنشطة منظمة الأمم المتحدة أو الناتج القومي الإجمالي أو بهما معاً[38].

وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر حول العدد المطلوب اتخاذه في عملية توسيع عضوية مجلس الأمن الدائمة وغير الدائمة، إلا إنه في الوقت نفسه هناك اتفاق عام على ضرورة أهمية زيادة عضوية المجلس الدائمة وغير الدائمة لتتلاءم مع العدد المتزايد لأعضاء المنظمة الدولية، فضلاً عن بروز قوى دولية جديدة لها ثقلها السياسي والاقتصادي المؤثر في ظل النظام الدولي (الجديد) مع ضرورة تطوير وتحسين أساليب عمل المجلس وتحسين أساليب حفظ السلم والأمن الدوليين، بما يحقق الاستقرار والسلام الدائميين، وربما يتلاءم مع المتغيرات الدولية الجديدة.

إلا إنه لا يمكن الاعتماد على هذا الاحتمال والقبول به من الدول الأعضاء في المنظمة الدولية، لذلك فهنالك من دعا إلى إصلاح مجلس الأمن ولكنه إصلاح مشروط بتحقيق نوع من الموازنة ما بين الاستمرار والتغيير في المجلس.

وعليه، فإن عملية إصلاح مجلس الأمن ربما ستواجه في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بعض ملامح خصائص الاستمرار والتغيير معاً، بمعنى آخر إن تعمد منظمة الأمم المتحدة إلى الجمع بين الاحتمالين في إن واحد لتحقيق عملية إصلاح مجلس الأمن من أجل تحقيق الموازنة المطلوبة بين مطالب ورغبات مختلف الدول في إصلاح المجلس وانعكاسات القوى الدولية الجديدة أو المرشحة في العالم سياسياً واقتصادياً في إطار سعيها الدائم والطبيعي في الحصول على مقاعد دائمة أو غير دائمة في عضوية المجلس في إطار بحثها عن دور فاعل إقليمياً ودولياً .

ومن هنا، فمن الراجح بدرجة كبيرة أن يكون هذا الاحتمال هو الذي سيقترن بالمستقبل المنظور للعالم وامتداداته الزمنية اللاحقة، بمعنى آخر إن الخيار أمام المجلس في تحقيق عملية الإصلاح في هذا الاحتمال ستكون بمثابة بديل مناسب يحمل بعض خصائص ومزايا الاستمرار والتغيير سواء أكان يتعلق بالعضوية أم بمسألة التصويت في المجلس[39].

وفيما يتعلق بالقضية الأولى، ألا وهي توسيع قاعدة العضوية في المجلس يوجد هناك تباين واختلاف كبير في الآراء، فهناك من يرى (المجموعة الأولى) ضرورة أن يشمل توسيع العضوية بضم أعضاء جدد إلى مجلـــــس الأمن، وهناك من يرى (المجموعة الثانية) بضم أعضاء جدد إليه ولكن دون أن يكون لهم حق الفيتو[40].

مما سبق يتضح لنا، إن عملية إصلاح مجلس الأمن لم تتخذ نهجاً واحداً بل اتخذت نهجين أو أسلوبين من أجل الوصول لعملية إصلاح شاملة ومتكاملة حيث ينبغي اعتبار إصلاح مجلس الأمن سواء ما يتعلق بتحديد وسائل المجلس وتحسين آلياته أو ما يتعلق منها بتوسيع عضويته على إنها جزء لا يتجزأ من مشروع متكامل العناصر.

فضلاً عن ذلك، فلقد أبدت الولايات المتحدة الأمريكية وجهتي نظر حول مقترح المجموعتين الأولى والثانية، حيث قدمت في العام 1997 اقتراحاً يتعلق بقصر الزيادة في عضوية مجلس الأمن على خمس دول دائمة العضوية لا تتمتع

بحق النقض على أن يكون من بينها ثلاث من الدول النامية لم تحدد طريقة اختيارهم فضلاً عن ألمانيا واليابان.

من جانب آخر، أبدت الولايات المتحدة توسيع عضوية مجلس الأمن، فقد أوضح (كارل فاندر فيرث) المندوب الأمريكي المناوب في الدورة (48) للجمعية العامة، ترحيب دولته بتبني الجمعية العامة القرار (62/47) بشأن مسألة التمثيل العادل وزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن بحيث يعكس الحقائق السياسية والأمنية والاقتصادية في العالم[41].

وهناك صنف آخر من العضوية، يكون أساسه معيار النموذج المنشود لدور الأمم المتحدة، والمقصود به أن يقوم الاختيار على مدى التزام الدولة واسهامها في خدمة قضايا المجتمع الدولي وحجم انجازاتها في هذا المجال .

أما فيما يتعلق بقضية التصويت في المجلس، فلقد كانت الآراء متباينة بصددها، فهناك من يطالب بنظام جديد ومختلف تماماً للتصويت على أن تراعى فيه التوازنات السياسية والإقليمية وأن لا يكون لأي دولة حق الاعتراض على قرارات المجلس انطلاقاً من إن الإقرار بهذا الحق يخل بقاعدة المساواة بين الدول، وهناك من يطالب بإشتراط اعتراض دولتين دائميتين في المجلس أو أكثر على مشروع القرار لكي يصبح الاعتراض حائلاً دون إصداره[42].

ومهما يكن من أمر، فستظل قضية التصويت (حق النقض) مسألة معقدة للغاية حيث تعتقد بعض الدول إن الأعضاء الدائميين الجدد لهم الحق في امتلاك حقوق متساوية مع الأعضاء الأصليين.

إلا إن الدول الخمس الكبرى الدائمة العضوية في المجلس ستتمسك بعناد بإمتياز حق الفيتو الذي يشير إلى وضعها المتميز في نظام عالمي متغير، غير إن هناك حاجة تفرض قيود بنيوية وأخلاقية معينة على استخدام حق الفيتو.

إلا إن على مجلس الأمن أن يحقق نوعاً من التوازن ما بين الدول الكبرى في التمتع بحق الفيتو بحيث يكون حق الفيتو أداة لتحقيق التوازن بين الدول وليس مجرد امتيازاً يعطي للدول الكبرى في مواجهة الدول الأخرى [43].

فضلاً عن ذلك، فهناك جانب مهم ثالث في إصلاح مجلس الأمن، ألا وهو إصلاح نظام الأمن الجماعي وجعله أكثر فاعلية وهي قضية تعد من ضرورات احترام أي نظام دولي، وإن هذا الاحترام المطلوب لا يتحقق بالهيمنة والاستبداد ولا يكون موضعاً للثقة في ازدواجية التعامل مع الأعضاء ولا بإنتقائية المواقف من القضايا، وعليه فإن أي مشروع لإصلاح نظام الأمن الجماعي يجب أن يستند إلى :
إشاعة روح التعاون الطوعي بدلاً من قوة الإرغام السلطوي، فإذا أريد للسلطة التنفيذية في إطار نظام فعال للأمن الجماعي أن يقوم بوظائف الدبلوماسية الوقائية، وبناء السلم مع الوظائف التقليدية لحفظ وصنع السلام، فإنه يتعين في هذه الحالة أن يصبح لمجلس الأمن اختصاصات ملزمة متساوية ليس فقط في حالة قمع أو ردع العدوان، وإنما أيضا في مواجهة كل مصادر التهديد الأخرى للسلم والأمن الدوليين في عالمنا المعاصر.

مما سبق يتضح لنا إن ساحة الإصلاح الرئيسة لمنظمة الأمم المتحدة هي الجهاز الحكومي الدولي (مجلس الأمن) ويجب أن لا يقتصر الهدف هنا على

اكتساب المزيد من الكفاءة والفاعلية، بل أن يشمل أيضاً تدعيم الديمقراطية في منظمة الأمم المتحدة.

وخلاصة القول، فإنه ليس أمام المجتمع سوى أن يختار أحد الاحتمالات الثلاثة الآتية:

أولاً: الاستمرار، أي بمعنى ترك الأمور كما هي عليه من دون إجراء أي تغيير في بنية وتكوين مجلس الأمن، ويعد هذا الاحتمال مستبعداً في الوقت الراهن، وذلك لأسباب عديدة منها بروز النظام الدولي (الجديد) بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكيك الاتحاد السوفيتي.

فضلاً عن رغبة الولايات المتحدة الأمريكية ولأسباب سياسية واقتصادية في إفساح المجال أمام كل من (ألمانيا واليابان) من اجل الحصول على مقاعد دائمة في المجلس، فلم يعد بمقدور الولايات المتحدة الأمريكية أن تمنع وإلى الأبد الطموحات السياسية المشروعة لأكثر دول العالم تطوراً وكفاءةً من الناحية الاقتصادية.

مع رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في أن تتحمل غيرها من الدول جانباً من الأعباء المالية المتزايدة وذلك بسبب التوسع الكبير في عمليات حفظ السلام التي تجد الأمم المتحدة نفسها مضطرة للقيام بها في مناطق كثيرة من العالم، وهذا قد يفتح الطريق أمام محاولات أخرى لإدخال تعديلات جوهرية على الميثاق.

وهذا ينقلنا إلى الاحتمال الثاني وهو القيام بعملية تجديد شاملة في سياق عملية إصلاح جذري وكلي لمجلس الأمن حيث أن الإصلاح الكلي والجذري لمجلس الأمن يتطلب توافر القبول بإدارة جماعية مشتركة للنظام الدولي، وهذا القبول غير قائم، فمن أجل أن تقبل الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية بأن يشاركها آخر في إدارة العالم يتعين توافر قدر معقول من توازن القوى، وهي سمة غائبة في هذه الفترة الانتقالية من مراحل تطور النظام الدولي، فهناك خلل واضح في موازين القوى في النظام الدولي لصالح الولايات المتحدة، والأهم من ذلك فإنها تتصرف وكأنها يجب أن تكون القائد الفعلي لهذا النظام دون أن تكون على استعداد لتحمل تبعات هذه القيادة، وهذا التوجه لا يساعد بالضرورة على تقوية ودعم مؤسسات السلطة الجماعية المشتركة ممثلة في الأمم المتحدة.

وعليه فإن المناخ الدولي القائم لا يساعد على إحداث نقلة كبرى في آليات وأساليب عمل الأمم المتحدة وبالخصوص فيما يتعلق بمجلس الأمن، وفي الوقت نفسه لا يسمح بإستمرار الوضع الحالي من دون تغيير، فلم يبق أمامنا سوى الاحتمال الثالث، وهو الأرجح، وهو الاحتمال الذي يستند إلى إدخال بعض التعديلات على هياكل وآليات صنع القرار في الأمم المتحدة، ولكن ليس بالضرورة بالقدر أو بالاتجاه الذي يطمح إليه هؤلاء الذين يرغبون في إجراء إصلاح جذري، ومن المحتمل أن تشمل هذه التعديلات توسيع قاعدة العضوية في مجلس الأمن.

وبناءً على ما تقدم، فإن فقدان التوازن بين الدول الأعضاء تبعاً لاختلاف النظم السياسية والتوجيهات والأفكار والآيديولوجيات التي ما زالت مستمرة ليومنا هذا، تجعل من عملية الإصلاح أمراً لا يمكن أن يسير في خط مستقيم واضح المعالم، لذلك فإن أي مقترح للتغيير يتم تقييمه في ضوء الفائدة والنفع العام في ظاهره، بينما في جوهره قد يعارض مصالح دول أخرى وهذا هو أساس المشكلة

وتأخر الوصول إلى حل سياسي مطلوب في وجه قضية مهمة تعالج في أروقة الهيئة الدولية[44].

3- الخاتمة والاستنتاجات

تمثل منظمة الأمم المتحدة الصورة الأرقى لفكرة التنظيم الدولي التي يجب أن تعّبر عن نظام دولي يسود المجتمع الحديث والمتطور نحو المجتمع العالمي الواحد.

ولقد عّبرت الأمم المتحدة عن أزمة هيكلية أكثر من تعبيرها عن مصالح المجتمع الدولي لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية التي أفرزت نظاماً دولياً مختلفاً. لذلك فلقد كان التفكير بموضوع الإصلاح وإعادة النظر في الميثاق أو تعديله يعكس الكثير من واقع الحياة الدولية سواء داخل الأمم المتحدة أو خارجها.

صحيح إن الكثير من التطورات قد حدثت منذ إنشاء الأمم المتحدة وحتى وقتنا الحاضر، إلا إن طبيعة الأمم المتحدة والأساس الذي قامت عليه يجعلنا ندرك إن هذه التطورات لم تحدث تغييراً جوهرياً في بنية ميثاقها القانوني، وذلك بسبب إن الأمم المتحدة يراد أن تكون منظمة فوق الدول، إلا إن هذه التطورات الدولية التي من أهمها ظهور كتلة دول العالم الثالث وهيمنتها الغالبة على شؤون الجمعية العامة وبقية الأجهزة الرئيسة للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة عدا (مجلس الأمن) قد أحدثت تغييراً نوعياً في طبيعة النشاطات والفعاليات التي تقوم بها الأمم المتحدة، ومن خلال ذلك أمكن للجمعية العامة عن طريق الإعلانات التي اعتمدتها أن تكمل نواقص الميثاق و تفسر بصورة تكميلية بعض أحكامه طبقاً لمتطلبات التطورات الجديدة.

لذلك فلقد دعت العديد من الدول إلى العمل الجاد والسريع لإبتكار وسائل وآليات عمل جديدة لمعالجة الوضع المتردي للمنظمة الدولية.

ولقد تعددت المقترحات المتعلقة بالإصلاح وتطوير الأمم المتحدة إلى الدرجة التي يصعب علينا حصرها أو تصنيفها بدقة. ولقد تباينت المقترحات ما بين المحدودية والجزئية وبين الشمولية والكلية.

مع كل ما تقدم، تبقى هناك حقيقة ثابتة وهي إن منظمة الأمم المتحدة وجدت لتبقى ، ولا يمكن لأحد أن يتصور في هذا العالم من دون هذه المنظمة، ومن الصعب تصور بديلاً عنها خصوصاً ونحن في مستهل القرن الحادي والعشرين الذي ربما سيشهد طفرة حقيقية، وتنامي قوى جديدة سمحت لها الظروف الدولية الجديدة بالبروز والتي لم تكن موجودة من قبل.

لذلك فإن كل ما يمكن أن نأمله ونتصوره، ونحن في بداية القرن الحادي والعشرين، أن تتحسن أداء المنظمة الدولية، وذلك من خلال تقديم إصلاحات من قبل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لكي تعّبر فعلاً عن جميع الأمم الموجودة على هذه الأرض. فالإصلاح لا بد منه سعياً لإنقاذ منظمة الأمم المتحدة من الخلل الذي دب في أوصالها، وعليه فإن إعادة هيكلية الأمم المتحدة ومؤسساتها وبخاصة (مجلس الأمن) مهمة أساسية، لخدمة الشعوب التي أنشأت من أجلها أولاً وأخيراً.

وعليه فإن الدرس المستخلص من تطوير التنظيم الدولي يشير إلى أن أوقات الحروب الكبرى وحدها هي يمكن أن يتيح أمام المبدعين والمتخصصين من القادة

والمفكرين الفرصة لكي يطرحوا أفكارهم ومشاريعهم الجزئية ويضعونها موضع التطبيق الفعلي، وهكذا كان حلم عصبة الأمم ممكناً فقط بعد الحرب العالمية الأولى، وكان حلم الأمم المتحدة ممكناً فقط بعد الحرب العالمية الثانية، فهل يحتاج العالم إلى حرب عالمية ثالثة لكي يحاول بناء منظمة جديدة وحقيقية لإدارة شؤون المجتمع الدولي.

إلا أن الحرب العالمية الثالثة إذا ما نشبت فلن تترك عالماً قابلاً للتنظيم، ومن ثم فإنه يتعين على قادة الفكر وصّناع القرار في العالم أن يتعلموا كيف يحلمون ويحولون أحلامهم إلى واقع في زمن السلم.

هوامش البحث

(1) الوثائق الرسمية للأمم المتحدة، بعض الأفكار بشأن إصلاح الأمم المتحدة، تقرير مرفوع بقلم موريس برتراند، وثيقة الأمم المتحدة A/40/988 في 6. December/1985.

(2) الوثائق الرسمية للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة المقدم إلى الدورة (51) للجمعية العامة، إصلاح الأمم المتحدة، تدابير ومقترحات ، الوثيقة المرقمة (A/51/950/23 Sep 1997) ص10.

(3)Boutros Boutros Ghali. Confronting New Challenges, Annual Report on the work of the Organzation, 1995 (United Nation, New York, 1995), p.6.

(4)Boutros Boutros Ghali, General Assembly Takes Decisive First Step on United Nation Refrom, United Nation focus on reform (United Nation. Novem, 1997), p.3.

(5)Javier Berez De Cuellar; Report of the Secretary General on the Organization. (United Nation, New York, 1988) p.p. 25-26.

(6) أحد يوسف القرعي، بطرس غالي وتجربة إصلاح الأمم المتحدة، مجلة السياسة الدولية، الصادرة عن مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 126، 1996، ص ص 126-127.

(7) الوثائق الرسمية للأمم المتحدة، تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن أعمال دورتها السابعة والثلاثون المستأنفة – الجمعية العامة، الوثائق الرسمية، الدورة الثانية والخمسون، الملحق رقم 16، الملف (A/52/16/Add.1)، الأمم المتحدة، نيويورك، 1997، ص6.

(8) الدكتور حسن نافعة، العرب وتطوير الأمم المتحدة – في كتاب العرب في الاستيراتيجيات العالمية، تحرير مصطفـــــى الحمارنة (عمان، الجامعة الأردنية، مركز الدراسات الاستراتيجية، 1994)، ص362.

(9) الدكتور حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن – دراسة في تطوير التنظيم الدولي منذ 1945 (الكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد 202، 1995)، ص402.

(10) آمنة معين حسن المؤمن، إصلاح الأمم المتحدة – دراسة حالة مجلس الأمن، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة إلى كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد، 1999، ص74.
(11) الدكتور حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن، المصدر السابق، ص204، ص403.
(12) الدكتور محمد الدوري، النظام الدولي الجديد والقانون الدولي في كتاب النظام الدولي الجديد، آراء ومواقف، تحرير د. باسل البستاني، (بغداد، وزارة الثقافة والإعلام، 1992) ، ص20.
(13) الدكتور حسن نافعة، دور الأمم المتحدة في تحقيق السلم والأمن الدوليين في ظل التحولات العالمية الراهنة، في كتاب الأمم المتحدة، ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن، تحرير جميل مطر وعلي الدين هلال، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص157.
(14) الدكتور أحمد الرشيدي، حول ضرورة تصحيح علاقات التوازن بين أجهزة الأمم المتحدة، مجلة السياسة الدوليـــة ، العدد 122، تشرين الأول 1995، ص88.
(15) الدكتــور حسن نافعة، العرب وتطوير الأمم المتحدة، المصدر السابق، ص36.
(16) الدكتور حسن نافعة، الأمم المتحدة بعد نهاية الحرب الباردة، كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1992، ص41. أنظر أيضاً بهذا الخصوص د. مندوب أمين الشالجي، إصلاح الأمم المتحدة بين الواقع والطموح، مجلة أم المعارك، الصادرة عن مركز أبحاث أم المعارك، العدد السابع، تموز، 1996، ص91.
(17) الدكتور حسن نافعة، دور الأمم في تحقيق السلم والأمن الدوليين في ظل التحولات العالمية الراهنة، في كتاب الأمم المتحدة، ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن، المصدر السابق، ص168.
(18) للتفاصيل أنظر:
محمد وهيب السيد، منظمة الأمم المتحدة في الميزان، مجلة المستقبل العربي، بيروت، الصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 197، تموز، 1995، ص46.
أيضاً الدكتور صادق محـــــروس، المنظمات الدولية والتطورات الراهنة في النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد 122، تشرين الأول، 1995، ص12.
(19) الدكتور حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن، المصدر السابق، ص404-405.
(20) د. هدى متيكيس، النظام الدولي الجديد والواقع العربي، مجلة شؤون عربية، القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 88، 1996، ص30.
(21) مصطفى عبد الله ابو القاسم خشيم، علاقات التفاعل بين أعضاء مجلس الأمن في إطار النظام العالمي الجديد، مجلة المستقبل العربي، بيـــروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 168، السنة الخامسة عشر، شباط، 1993، ص72.

(22) الدكتور مندوب أمين الشالجي، مستقبل هيئة الأمم المتحدة في ظل النظام الدولي الجديد، مجلة آفاق عربية، السنة التاسعة عشر، العدد 3، آذار، 1994، ص6.
(23) فؤاد العشا، النظام الدولـــــي الجديد – عالم بخمسة رؤوس ، (دمشق: دار الجمهورية للنشر والتوزيع، 1994)، ص95.
(24) آمنة معين حسن المؤمن، إصلاح الأمم المتحدة، دراسة حالة مجلس الأمن، المصدر السابق، ص93.
(25) المصدر نفسه، ص95.
(26) د. حسن نافعة، الأمم المتحدة وضرورات الإصلاح بعد نصف قرن، المصدر السابـــق، ص310.
(27) آمنة معين حسن المؤمن، المصدر السابق، ص ص129-130.
(28) الدكتور رياض عزيز هـــــادي، العالم الثالث اليوم، قضايا وتحديات، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، سلسلة آفاق ، العدد 16، 1997)، ص51.
(29) الدكتور مندوب أمين الشالجي، مستقبل هيئة الأمم المتحدة في ظل النظام العالمي الجديد، المصدر السابق، ص99.
(30) الدكتور رياض عزيز هادي، العالم الثالث والنظام الجديد في كتاب النظام الدولي الجديد، المصدر السابق، ص221-222.
(31) الدكتور مندوب أمين الشالجي، إصلاح الأمم المتحدة بين الواقع والطموح، المصدر السابق، ص92. أيضاً: آمنة معين حسن، المصدر السابق، ص131.
(32) آمنة معين حسن المؤمن، المصدر السابق، ص132.
(33) الدكتور وحيد عبد المجيد وآخرون، إصلاح الأمم المتحدة، خطوات أولى بمشاركة عربية محدودة رغم المخاوف من هيمنة أمريكية، التقرير الاستراتيجي العربي ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1998، ص89.
(34) الدكتور حسن نافعة، الأمم المتحدة ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن، المصدر السابق، ص178.
(35) آمنة معين حسن المؤمن، المصدر السابق، ص ص135-136.
(36) خليل إسماعيل الحديثي، النظام الدولي الجديد وإصلاح الأمم المتحدة، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد، العدد 12، تموز، 1994، ص40.
(37) الدكتور حسن نافعة، العرب وتطوير الأمم المتحدة ، المصدر السابق، ص367.
(38) خليل الحديثي، النظام الدولي الجديد وإصلاح الأمم المتحدة، المصدر السابق، ص43. أنظر أيضاً: آمنة معين حسن المؤمن، المصدر السابق.
(39) آمنة معين حسن المؤمن، المصدر السابق، ص154.
(40) الدكتور حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن، المصدر السابق، ص416.
(41) آمنة معين حسن المؤمن، المصدر السابق، ص155.

(42) الدكتور حسن نافعة، الأمم المتحدة من نصف قرن، المصدر السابق، ص417.
(43) الدكتور حسن نافعة، الأمم المتحدة ضرورات الإصلاح، المصدر السابق، ص312.
(44) آمنة معين حسن المؤمن، المصدر السابق، ص ص158-159.